كلمة التحرير

تدخل "مجلة إسلامية المعرفة" بهذا العدد المزدوج عامها التاسع، وهي لا تزال تؤكد على مجمل الأفكار التجديدية التي طرحها المعهد العالمي للفكر الإسلامي على الأمة منذ أكثر من ربع قرن، لمواجهة التحديات التي كانت ولا تزال مطروحة على الأمة الإسلامية. وقد طرح المعهد يومها مجموعة من التوجهات الفكرية الإصلاحية تأتي في مقدمتها تلك الأفكار الخاصة بإصلاح واقع التعليم المدرسي والجامعي، لإنهاء حالة الفصام النكد بين التعليم الديني والتعليم العام، باعتبار هذه الحالة تكريساً للفصل "العلماني" بين الدين والحياة؛ هذا الفصل الذي يحرص الكثيرون على تعميقه حتى من الداخل الإسلامي، رغم أنّه قد حرم نوعي التعليم من إحداث الفاعلية في بناء الشخصية الإسلامية أو تنمية المجتمعات الإسلامية. ونخشى أن تؤدي الهجمة الخارجية الضارية التي تُمارس ضغوطها حالياً على الدول العربية والإسلامية –للحد من أثار التعليم الإسلامي– إلى تمترس مضاد يعيق عملية الإصلاح التي دعا إليها ولا يزال يدعو كثير من المخلصين في الدائرة الإسلامية.

لقد كانت الفرصة مفتوحة دوماً لهذا الإصلاح، بهدف جعل الثقافة الإسلامية إطاراً للتعليم في جميع مراحله وموضوعاته، وستبقى مفتوحة دوماً؛ حتى لا يبقى التعليم الإسلامي حبيس برنامج محدود تدخل إليه فئة محدودة من أبناء المجتمع، تتحكم الظروف السلبية في كثير من أقطارنا في تحديد من يدخل هذا التعليم وما تقوم به هذه الفئة بعد تخرجها منه! كذلك ستبقى الفرصة مواتية دوماً لهذا الإصلاح، حتى لا يبقى التعليم الإسلامي حبيس مادة معينة في التعليم المدرسي، أو قسم معين في التعليم الجامعي؛ فالتعليم الديني الذي يتطلبه هذا الإصلاح يحدد الرؤية الكونية التي تصوغ الفهم والسلوك للفرد والمجتمع، ويحدد ارتباط المعرفة الإنسانية بهداية الوحي الإلهي والقيم العليا التي جاء بها الإسلام، وذلك من حيث الحرص على اكتساب هذه المعرفة في ميادينها المختلفة، وتوظيفها في بناء مجتمع قوي وغني وآمن، يشعر أبناؤه فيه بالثقة والكرامة والكفاية.

وحتى يأخذ "مشروع إسلامية المعرفة" في إطار التربية والتعليم موقعه المناسب من جهود الإصلاح، كانت الدعوة إليه ضمن "مشروع حضاري إسلامي" متكامل، يتوجه إلى مجموع الأمة، ويتفاعل مع جهود الإصلاح في نظم الحياة الأخرى: السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتكامل معها.

يتوجه المشروع الحضاري الإسلامي إلى الأمة الإسلامية، ويطرح أسئلته عن مقومات هذه الأمة وخصائصها؛ كيف تكونت هذه المقومات والخصائص الذاتية؟ وما أصولها ومصادرها؟ وكيف تطورت مع متغيرات الزمان والمكان؟

ويطرح المشروع أسئلته عن التكوين العضوي لهذه الأمة ومكوناتها الجغرافية والبشرية والمذهبية، وما يمثله اختلاف هذه المكونات وائتلافها من فرص وتحديات في حراكها الداخلي وعلاقاتها الخارجية، وعن دور النخبة التي تطور المشروع الحضاري لأمتها بوصفه "مشروع نخبة وإنجاز أمة!"

ويطرح المشروع أسئلته عن السياق التاريخي لواقع الأمة في محيطها الدولي المعاصر، بحيث يخاطب المشروع أسئلة العصر وقضايا الساعة، فلا يصارع أشباحاً ولا يحرث في البحر ولا يحصد الهواء!

وبعد الإجابة الدقيقة والعميقة عن هذه الأسئلة وأمثالها، من خلال جهود بحثية علمية رصينة، يستطيع مفكرو الأمة رسم ملامح أكثر تفصيلاً لمشروعها الحضاري المنشود. ومن المتوقع أن تتناول هذه الملامح التفصيلية عناصر المشروع الحضاري على اختلاف ميادينها ومستوياتها. ويمكن أن نجملها في العناصر الأربعة الآتية:

- إطار التجدد والتجديد الحضاري في بعده الفكري،
- مقومات الإصلاح السياسي وتحديد العلاقة بين الأمة والدولة،
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- بناء الشخصية الإسلامية والإصلاح التربوي.

ولا شك في أن كثيراً من الجهود الإصلاحية قد توجهت نحو هذه العناصر عبر القرنين الماضيين، ومع ذلك فإنها لا تزال موضع جدل ونزاع بين الرؤى المتصارعة التي كان بعضُها يُحبط بعضَها الآخر في كثير من الأحيان، رغم الاتفاق على أهمية تكامل الجهود وتكاتفها حول ملامح هذه العناصر. وقد قدمنا ذكر البعد الفكري للتجديد الحضاري الإسلامي لأهميته القصوى في تحديد الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه جهود الإصلاح في العناصر الأخرى، ولخطورة التنازع حول طبيعة هذا البعد وما ينتج عن هذا التنازع من فشل وإحباط: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم.) (الأنفال: 46)

فالإطار الفكري للتجديد سوف يشخص مواقف التراجع وحالات التخلف في تراث الأمة وجهودها وانعكاسات هذه المواقف والحالات على تطورها التاريخي وواقعها المعاصر؛ مما يقدم بيانات مفيدة عن سبل الخلاص. وسوف نجد أن الإطار الفكري يدعو علماء الأمة ومفكريها إلى الجمع بين استلهام هداية الوحي الإلهي واكتشاف السنن الكونية والاجتماعية والنفسية، من أجل بناء مشروعهم الحضاري المعاصر. ولن يتم ذلك إلا من خلال التفاعل والمعاناة الدائمة مع الوقائع والأحداث والتحديات، ومن خلال الحوار المتصل والمراجعة الدائمة؛ أي إنهم لن يجدوا المشروع الحضاري المنشود جاهزاً في بطون الكتب، ولن ينزل عليهم مائدة من السماء! كما أنه لن يكون صورة مكتملة التفاصيل من يومه الأول.

سيكشف الإطار الفكري للتجديد الإسلامي عن بعض الإشكاليات التي عرقلت عمليات التجديد في الماضي، ومثلت أسباباً للتراجع والانحطاط، وسوف يُظهر هذا التشخيص دور الإشكاليات الداخلية على وجه الخصوص، ومنها –على سبيل المثال– تعطيل دور الأمة من خلال إعفاء جماهيرها وعامة أبنائها من الجهد الفكري المسؤول، على صورة استقالة عقلية جماعية، سمحت للجاحظ أن يصف هذه الأمة في القرن الثالث الهجري بأنها: "تحمل عقلية عوام." لقد نتج ذلك عن القبول العجيب لفكرة تصنيف الأمة إلى علماء وعامة، وعن تأكيد الحاجة إلى انتماء العالِم إلى مذهب معين والإفتاء من داخل المذهب، ودعوة العامة إلى التخفف حتى من أعباء المعرفة بالمذهب؛ لأن: "العاميّ لا مذهب له، مذهبه مفتيه!" وهكذا انفرد كل من العلماء والجماهير بثقافة خاصة، فللعلماء ثقافتهم وللعامة ثقافتها، ولكل من الثقافتين مصادرها وخصائصها، وحتى شعرها وأدبها وأساطيرها. وفي هذا الإطار نستطيع أن نقرأ الآثار المدمرة لطاقة الأمة لما ساد هاتين الثقافتين حول بعض القضايا مثل الجبر والاختيار والتسيير والتخيير والقضاء والقدر وأمثالها.

وسيكشف الإطار الفكري للتجديد الإسلامي عن بعض الإشكالات المعاصرة التي تمثّل الثقافة السائدة اليوم لدى فئات الأمة في نخبها وجماهيرها، فالتكوين الثقافي المعاصر للأمة الإسلامية يتضمن الكثير من العناصر المتناقضة، سواءً في الموروث من هذه الثقافة: أصيلاً أو دخيلاً؛ أو الطارئ المستحدث من عناصر الثقافة الغربية التي أصبحت تصوغ كثيراً من مظاهر مجتمعاتنا وتلّون كثيراً من عقليات أبنائنا. كما يتضمن هذا التكوين الثقافي صوراً عديدة من التفاعل والتنافس بين المحتوى الإسلامي (الداخلي) والمحتوى الغربي (الخارجي.)

وسيكشف الإطار الفكري للتجديد الإسلامي عن سلم القيم السائدة في حياة المسلم المعاصر، وموقع القيم الإسلامية العليا الحاكمة والقيم الفرعية المنبثقة عنها، وعلاقة هذه القيم الإسلامية بالقيم المنافسة لها سواءً الموروثة منها أو المستوردة.

وهكذا يتأكد لنا أن الإطار الفكري للتجديد الإسلامي يمثل القاعدة التي تبنى عليها أركان المشروع الحضاري الذي تعمل النخبة المفكرة في الأمة على صياغته، وتقدّمه إلى مجموع الأمة ليكون تحقيقه: "إنجاز أمة."

أما محتوى الإطار الفكري للتجديد وموضوعاته فإننا نستطيع أن نحدده –في ضوء التساؤلات والتوضيحات السابقة– في أربعة عناصر:

يتعلق أولها بالرؤية الكونية للوجود والحياة والإنسان، وهي تصور شمولي يجيب عن تساؤلات الإنسان عن طبيعة الوجود، وغاية الحياة، وموقع الإنسان، وغاية وجوده الإنساني، وعلاقاته بخالق الكون ومخلوقاته، مما يسمح للإنسان ببناء نظام معرفي متكامل، يوظف طاقة الإنسان على استلهام الهدي الإلهي وتفعيل عقل الإنسان وتنظيم أدائه وفق منهجية في التفكير والبحث والممارسة. وهكذا توفر الرؤية الكونية والمنهجية المنبثقة عنها قاعدة الانطلاق لكل ما عدا ذلك من فعاليات الإنسان الفكرية والعملية.

ويتعلق ثاني هذه العناصر بتفعيل الرؤية الكونية والمنهجية المنبثق عنها في التعامل مع مصادر المعرفة، سواءً كانت وحياً أو كوناً، وأدوات هذه المعرفة سواءً كانت عقلاً أو حسّاً. وسوف يظهر لنا في هذا المجال موقع المرجعية القرآنية وضرورة تطوير منهجية للتعامل مع هذه المرجعية بوصفها المصدر المنشئ للأحكام والمنشئ للقيم، وضرورة تطوير منهج للتعامل مع السنة النبوية بوصفها بياناً للقرآن وتفصيلاً لمجمله وتطبيقاً لتوجيهاته. وهكذا يوفر منهج التعامل مع مصادر التأسيس المعرفي ضوابط الاستقامة، ومعايير التقويم، وقيم الحياة البشرية؛ وفق الرؤية الكونية والمنهجية السليمة.

والعنصر الثالث يتبع العنصر السابق له ويكمله، وهو يتعلق بمنهج التعامل مع التراث الإنساني؛ أي مجمل الخبرة الإنسانية السابقة، وتحديد الطرق التي يمكن بها تمييز مكونات هذا التراث ومعايير تقويمه والحكم عليه، وبيان ما يلزم استيعابه أو تجاوزه، إحياؤه أو تجديده. ويدخل في هذا التراث بطبيعة الحال تراث الأمة المسلمة، مما دار حول الخطاب

القرآني والبيان النبوي وأنتجه علماء الأمة بمختلف فرقهم ومذاهبهم. كما يدخل فيه أيضاً تراث الأمم الأخرى وبخاصة ما يرتبط منه بسنن الله في الكون والنفس والمجتمع، أو يدخل ضمن العوامل والمحددات لقيام الحضارات وانهيارها.

أما العنصر الرابع فيتعلق بمنهج التعامل مع الواقع البشري المعاصر؛ أي الإحاطه بمعطيات هذا الواقع ودوائر تأثيره، وطبيعة الفرص التي يتيحها للإنسان المسلم، والتحديات التي يضعها في مواجهته؛ سواءً كان هذا الواقع واقع الأمة بعناصره الجغرافية والبشرية والفكرية ومظاهر الاختلاف والائتلاف فيه، أو واقع الأمم الأخرى وما تقدمه إنجازاتها الحضارية المعاصرة من تسهيلات وتيسيرات وما ينتاب حضارتها من أزمات ومشكلات. وسوف يفرض منهج التعامل مع الواقع المعاصر على العقل المسلم أن يلاحظ طبيعة العلاقات التفاعلية بين الأمة الإسلامية والأمم الأخرى، وهو واقع تتداخل فيه الأفكار والمؤسسات والمصالح، وتنتقل فيه المعلومات والبيانات بصورة فورية لحظة إنتاجها إلى كل مكان يصل إليه إحساس الإنسان في هذه الأرض وفيما حولها. ومنهجية التعامل مع الواقع ذات عنصرين: أحدهما فقه الواقع كما هو؛ والآخر فقه التأثير في الواقع وتغييره باتجاه المعايير الإسلامية المقررة، وفي حدود الطاقة البشرية وإمكاناتها المتاحة.

هذه العناصر الأربعة التي تمثل محتوى الإطار الفكري للتجديد الحضاري لم تكن في أي يوم من الأيام ناتجاً نهائياً أو مقولات ناجزة، وإنما كانت تتحدد ضمن أطر مرجعية عامة، وتخضع لعمليات النمو والبناء وفق معطيات النمو الحضاري للأمة. لكن هذه الأطر المرجعية العامة قد اختلت في القرون الأخيرة من تاريخ الأمة المسلمة، حتى كادت ملامحها أن تختفي في بعض الأحيان. ومع ذلك فإن جهود إعادة بنائها لم تنقطع، فكانت هناك محاولات عديدة، كان بعضها يهدف إلى استعادة تاريخية لصور من الماضي؛ وكان بعضها الآخر يهدف إلى القفز على ذات الأمة وتاريخها ليستعير أطراً مرجعية لا تنتمي إلى الأمة؛ واستهدف نوع ثالث من المحاولات التوفيق بين متطلبات الذات الحضارية الإسلامية والمتطلبات التي يفرضها الواقع المعاصر.

ويقف العقل المسلم المعاصر اليوم وهو أكثر استعداداً للانطلاق في حركة منهجية تستوعب هذه المحاولات وتتجاوزها، وهو يتسلح بدرجة عالية من الوعي والقدرة الذاتية، وبقدر كبير من الشعور بالتحدي في مواجهة التحديات والتوقعات، ليس من الداخل الإسلامي فحسب، وإنّما أيضاً من الكثيرين في هذا العالم الذين يشعرون بحاجة الحضارة

الإنسانية المعاصرة إلى إسهامات العقل المسلم والأمة المسلمة في توجيه هذه الحضارة وترشيدها، وملء كثير من مساحاتها الفارغة بمنظومة القيم الإسلامية والمثل العليا التي تدعو إليها.